الأراضي المحتلة (بما فيها المناطق الخاضعة لسيادة السلطة الفلسطينية)

لا يوجد دستور لدى السلطة الفلسطينية ولكنها أعلنت أن القانون الأساسي الفلسطيني هو بمثابة دستورها المؤقت. وينص القانون الأساسي على أن الإسلام هو الدين الرسمي وأنّ مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، ولكنه يكفل حرية العقيدة والعبادة وممارسة الشعائر الدينية شريطة عدم الإخلال بالنظام العام أو الآداب العامة. كما يحظر القانون الأساسي التمييز على أساس الدين وينص على أن جميع المواطنين سواسية أمام القانون وعلى ضرورة احترام حقوق الإنسان وحماية الحريات الأساسية.

تمارس إسرائيل درجات متفاوتة من السيطرة القانونية والعسكرية والاقتصادية على الأراضي المحتلة. وليس لدى إسرائيل دستور، وفيما لا يشير قانونها الأساسي الخاص بالكرامة الإنسانية والحرية بشكل محدد إلى الحرية الدينية، إلا أنه يشير إلى إعلان قيام دولة إسرائيل الذي ينص بشكل صريح على حماية الحرية الدينية. وعلاوة على ذلك، تدمج قرارات المحكمة العليا بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بما فيها البنود المتعلقة بالحرية الدينية ضمن أحكام القوانين في إسرائيل.

احترمت الحكومة الإسرائيلية بصورة عامة الحق في الحرية الدينية في الأراضي المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير. إلا أنه، ورغم النصوص التي تكفل الحرية الدينية في القانون الأساسي الفلسطيني وفي إعلان قيام دولة إسرائيل، استمرّت القيود على الحرية الدينية في الأراضي المحتلة. وبشكل خاص، أدّت سياسات الإغلاق الإسرائيلية والحاجز الفاصل الذي أقامته الحكومة الإسرائيلية إلى تقييد قدرة الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين على الوصول إلى أماكن العبادة وممارسة طقوسهم الدينية تقييداً شديدا. كما قيّد القانون الإسرائيلي من قدرة الإسرائيليين اليهود على الوصول إلى أماكن العبادة في المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية.

لم يتغير مستوى احترام السلطة الفلسطينية للحرية الدينية خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وساهمت سياسة السلطة الفلسطينية في الممارسة الحرة بشكل عام للشعائر الدينية رغم استمرار وجود المشاكل خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وظل قطاع غزة تحت سيطرة حماس خلال الفترة التي يغطيها التقرير، ولم تتمكن السلطة الفلسطينية بالتالي من فرض احترام الحرية الدينية أو التعامل مع تقارير أشارت إلى حدوث مضايقات لمجموعات دينية في قطاع غزة.

تمتع المسيحيون والمسلمون بعلاقات جيدة عموما رغم وجود بعض التوترات. وظل مستوى التوترات المجتمعية بين اليهود وغير اليهود مرتفعا خلال الفترة التي يغطيها التقرير، فيما أدى استمرار العنف إلى زيادة حدة تلك التوترات.

تتباحث الحكومة الأميركية مع السلطة الفلسطينية بشأن الحرية الدينية كجزء من سياستها الشاملة المتمثلة في الترويج لحقوق الإنسان. وقد ركزت جهود الحكومة الأميركية الخاصة بتعزيز الحرية الدينية على حالات محدّدة من الجرائم والهجمات التي استهدفت جماعات دينية محددة.

الجزء الأول: الديموغرافية الدينية

تبلغ مساحة الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) 2238 ميلاً مربعاً وعدد سكانها 2,4 مليون نسمة، لا يشملون حوالى 300 ألف إسرائيلي [من المستوطنين الذين يقيمون في الضفة الغربية]. وتبلغ مساحة القدس الشرقية 27 ميلاً مربعاً، وعدد سكانها 415 ألف نسمة، بمن فيهم حوالى 180 ألف إسرائيلي. وتبلغ مساحة قطاع غزة 143 ميلاً مربعاً وعدد سكانه 1,5 مليون نسمة.

ويشكل المسلمون السنّة نسبة حوالي 98 من الفلسطينيين المقيمين في الأراضي المحتلة. وفيما تتفاوت تقديرات عدد المسيحيين في ظل غياب إحصاء سكاني موثوق، هناك نحو 120 ألف مسيحي في الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية) وما بين 1500 و2500 مسيحي في قطاع غزة. وغالبية المسيحيين من الأرثوذكس الشرقيين؛ أما البقية فمن الكاثوليك والكاثوليك الشرقيين والبروتستانت والأرثوذكس السريان والأرثوذكس الأرمن والأقباط والموارنة والأرثوذكس الإثيوبيين ومن أتباع طوائف بروتستانتية مختلفة. وتكثر تجمعات المسيحيين بصورة خاصة في القدس ورام الله وبيت لحم، وإن كانت هناك تجمعات

أقل عدداً في أماكن أخرى. ووفقا لتصريحات الزعماء المسيحيين المحليين، تسارعت وتيرة هجرة المسيحيين منذ عام 2001، مما قلّص عددهم في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد غادر أكثرهم تلك المناطق لأسباب أمنية واقتصادية، تتعلّق في الكثير من الأحيان بتأثير الحاجز الفاصل؛ إلا أنّ معدّلات الولادة المنخفضة ساهمت هي أيضاً في تقليص عددهم. وهناك أيضاً جالية من السامريين قوامها حوالى 400 شخص تقيم في جبل جرزيم قرب نابلس في الضفة الغربية.

ويعيش عدد صغير جداً من أتباع عدة طوائف إنجيلية مسيحية فضلا عن عدد من شهود يهوه في الضفة الغربية.

الجزء الثاني: مستوى احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني/السياسي

لا يوجد دستور لدى السلطة الفلسطينية ولكنّها أعلنت أن القانون الأساسي الفلسطيني هو بمثابة دستور مؤقت لها. وينص القانون الأساسي على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي والشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع، ولكنه يكفل حرية العقيدة والعبادة وممارسة الشعائر الدينية، شريطة عدم الإخلال بالنظام العام أو الآداب العامة. كما يحظر القانون الأساسي التّمييز على أساس الدّين وينص على أنّ جميع المواطنين أمام القانون سواء وعلى أنه سيتمّ احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وقد سعت السلطة الفلسطينية لحماية الحرية الدينية بشكل كامل ولم تتسامح مع حالات انتهاكها لا من قبل مسؤولين حكوميين ولا من قبل أفراد عاديين.

أدى تشييد الحاجز الفاصل من قبل الحكومة الإسرائيلية لدواع أمنية معلنة منذ عام 2002 إلى الحد بشكل كبير من قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى الأماكن المقدسة وتسبب في عراقيل جمة في طريق عمل المنظمات الدينية التي تقدم خدمات التعليم والرعاية الصحية وإعانات إنسانية وخدمات اجتماعية أخرى للفلسطينيين خاصة في القدس الشرقية والمنطقة المحيطة بها. كما يعيق الحاجز الفاصل عمل المنظمات غير الدينية فيما تبذل الحكومة الإسرائيلية الجهد أحيانا لتخفيف تأثيره على الجاليات الدينية. وغالباً ما تعيق الإغلاقات وفترات الانتظار الطويلة عند نقاط العبور الإسرائيلية السفر لأغراض دينية.

من خلال تشييد الحاجز الفاصل، صادرت حكومة إسرائيل ممتلكات تعود إلى فلسطينيين وعدة مؤسسات دينية، وشرّدت سكاناً مسيحيين ومسلمين من منازلهم، فيما شددت القيود على تنقل المجموعات غير اليهودية. ورفض معظم الفلسطينيين والمؤسسات الدينية قبول أي تعويضات تفادياً لخلق انطباع بأن قبول التعويض يشرّع مصادرة الأراضي وبناء الحاجز. وقالت الحكومة الإسرائيلية إنها سعت لبناء الحاجز على الأراضي العامة حيثما كان ممكنا، وإنها وفرت فرص التعويض عندما تم استخدام أراض خاصة. ومن حيث المبدأ، تم عرض التعويض أوتوماتيكيا مع كل أمر بمصادرة أراض بسبب تشييد الحاجز؛ إلا أن أصحاب الأراضي قرروا اللجوء في كل مرة إلى استئناف تلك القرارات. ولم تكن قيمة التعويض المعروضة أوتوماتيكية بل خاضعة للتقييم والتثبت.

تعمل الكنائس في القدس وغزة والضفة الغربية حسب تصنيفها ضمن ثلاث فئات عامة: الكنائس المعترف بها في اتفاقات الوضع القائم التي تم التوصل إليها إبان الحكم العثماني في أواخر القرن التاسع عشر؛ الكنائس البروتستانتية بما فيها الإنجيليكية التي بدأ وجودها منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى عام 1967 والتي لا تعترف بها السلطة الفلسطينية رسمياً؛ وعدد ضئيل من الكنائس التي نشطت في العقد الأخير ولايزال وضعها القانوني غير واضح.

تخضع الفئة الأولى من الكنائس لاتفاقيات الوضع القائم التي تم إبرامها مع السلطات العثمانية وهي اتفاقات تحترمها السلطة الفلسطينية. وقد وطّدت هذه الاتفاقات أساسا لوجود وحقوق كنائس الأرثوذكس الشرقيين والكاثوليك والأرثوذكس الأرمن والآشوريين والأرثوذكس السريان والكاثوليك الشرقيين والأقباط والأرثوذكس الإثيوبيين. وتمت في وقت لاحق إضافة الكنيستين الأسقفية واللوثرية إلى اللائحة. واعترفت السلطة الفلسطينية عقب تشكيلها بهذه الكنائس وحقوقها. وتم السماح لهذه الكنائس بتشكيل محاكم دينية، على غرار المحاكم الشرعية لدى المسلمين، تعتبر أحكامها ملزمة قانونياً في قضايا الأحوال الشخصية وبعض الأمور الخاصة بالملكية بالنسبة لرعية الكنيسة. ولا تبت المحاكم المدنية في هذه القضايا.

لدى الكنائس المدرجة ضمن الفئة الثانية التي تضم كنيسة جماعات الله والكنيسة الناصرية وبعض الكنائس المعمدانية تفاهمات غير خطية مع السلطة الفلسطينية ترتكز إلى مبادئ اتفاقات الوضع القائم. ويُسمح لها العمل بحرية كما يمكنها القيام ببعض الأمور القانونية المتعلقة بالأحوال الشخصية مثل إصدار عقود الزواج.

تتألف الفئة الثالثة من عدد صغير من الكنائس التبشيرية بما فيها شهود يهوه وبعض الجماعات المسيحية الإنجيليكية. وتعمل هذه الكنائس عموماً أيضاً دون أي عراقيل من قبل السلطة الفلسطينية.

تطلب السلطة الفلسطينية من الفلسطينيين الإعلان عن انتمائهم الديني في وثائق الهوية وتشدد على تطبيق هذا الطلب. ويتعيّن على المحاكم الإسلامية أو المسيحية الدينية النظر في جميع القضايا القانونية المتعلقة بالأحوال الشخصية، إذا كانت هذه المحاكم موجودة لخدمة الطائفة التي ينتمي إليه الشخص. وبصورة عامة، تُحال جميع القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية بما فيها الميراث والزواج والمهر والطلاق ونفقة حضانة الأطفال على هذه المحاكم الموجودة للمسلمين والمسيحيين.

تتمتع جميع الطوائف الدينية المعترف بها بصلاحية البت في قضايا الأحوال الشخصية ويقوم معظمها بذلك فعلا. وليس لدى السلطة الفلسطينية قانون زواج مدني. ومن الناحية القانونية، يمكن لأتباع إحدى الطوائف الدينية الاتفاق فيما بينهم على رفع نزاع متعلق بقضية أحوال شخصية إلى محكمة طائفة مختلفة للبت فيه، ولكن ذلك لم يحدث عمليا. ويتعين على الكنائس التي لا تعترف بها السلطة الفلسطينية رسمياً الحصول على ترخيص خاص لعقد القران أو البت في أمور الأحوال الشخصية؛ وينصح الكثير من الكنائس غير المعترف بها أتباعهم بالزواج (أو الطلاق) في الخارج.

يرتكز قانون الأحوال الشخصية للفلسطينيين إلى القانون الديني. وتشكل الشريعة مصدر قانون الأحوال الشخصية بالنسبة للمسلمين من الفلسطينيين، فيما تبت المحاكم الدينية الكنسية المختلفة في قضايا الأحوال الشخصية بالنسبة للمسيحيين. وقد تعهّد مرسوم رئاسي للسلطة الفلسطينية في 1995 بأن يستمر سريان مفعول جميع القوانين التي كانت نافذة قبل قيامها إلى أن تقوم السلطة بسن قوانين جديدة أو بتعديل التشريعات القديمة. ولذلك، يحكم قانون الأحوال الشخصية الأردني لعام 1976 وضع المرأة المسلمة (من بين أمور أخرى) في الضفة الغربية التي كانت خاضعة للحكم الأردني. وبناء على ذلك القانون، الذي يشمل قوانين الإرث والزواج، ترث المرأة حصّة أقلّ من حصة الرجل من تركة العائلة. ويبيح قانون الزواج للرجل الاقتران بأكثر من زوجة، وإن كانت قلة قليلة من الرجال تفعل ذلك. ويمكن للمرأة والرجل وضع شروط قبل إبرام عقد القران تحكم المسائل المتعلقة بالأمور المالية وحضانة الأطفال في حال وقوع الطلاق. لكن قلة من النساء فقط قرّرن استخدام هذا البند من القانون.

تثني الضغوط المجتمعية المسلمات بشكل عام عن تحديد ترتيبات الطلاق ضمن عقد القران. وينصّ قانون السلطة الفلسطينية للأحوال الشخصية على أنّ حضانة الأولاد الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر تعود إلى الأمّ. ويضمن القانون أيضاً "نفقات الطلاق" كنفقة إعالة الأطفال والنفقة للزّوجة المطلقة. ومن المعتاد أيضاً تأجيل دفع مبلغ كبير من المهر ضمن عقد القران كمؤخَّر الصداق. ويقوم قانون الأحوال الشخصية في غزّة على أساس التفسير المصري لنصوص الشريعة مما يفرض قيوداً مماثلة على النساء.

نظرا لأنّ الإسلام هو الدين الرسمي للسلطة الفلسطينية، تحظى المؤسسات وأماكن العبادة الإسلامية بمعاملة تفضيلية. وقد شكلت السلطة الفلسطينية وزارة للأوقاف والشؤون الدينية، التي تدفع نفقات بناء وصيانة المساجد ورواتب العديد من الأئمة الفلسطينيين. وتقدم الوزارة دعما ماليا محدودا أيضا لبعض رجال الدين المسيحيين والمنظمات الخيرية المسيحية. ولا تقدم السلطة الفلسطينية أي دعم مالي إلى أية مؤسسات دينية أو أماكن دينية يهودية في الضفة الغربية، وهي أماكن تخضع عادة للسيطرة الإسرائيلية.

في القدس الشرقية، يضم الحرم الشريف قبة الصخرة والمسجد الأقصى وهما من بين أقدس الأماكن المقدسة في الإسلام. ويطلق اليهود على نفس المكان اسم جبل الهيكل (أو المعبد) ويعتبرونه الموضع الذي أقيم فيه الهيكل اليهودي القديم. وقد ظل الموقع، مثله في ذلك مثل القدس الشرقية برمتها، خاضعاً للسلطة الإسرائيلية منذ عام 1967، عندما سقطت المدينة في يد إسرائيل (تم ضم القدس الشرقية رسمياً عام 1980 وبالتالي تطبق إسرائيل قوانينها في القدس الشرقية). إلا أن الجهة التي تشرف على الحرم الشريف وجميع مؤسسات الوقف الأخرى في القدس هي دائرة أوقاف القدس، وهي دائرة أوقاف ومنظمة خيرية إسلامية تمولها وتديرها المملكة الأردنية الهاشمية ولها روابط مع السلطة الفلسطينية.

تعارض الحكومة الإسرائيلية ضمن سياستها المعلنة صلاة غير المسلمين في الحرم الشريف/جبل الهيكل منذ عام 1967. ولا تسمح الشرطة الإسرائيلية عموماً بالصلوات العامة فيه لغير المسلمين وقد أشارت علانية إلى أن هذه السياسة مازالت قائمة رغم أن غير المسلمين يزورون الحرم.

ومنذ أوائل عام 2001 عقب اندلاع الانتفاضة، حظرت الحكومة الإسرائيلية على المواطنين الإسرائيليين الذين ليسوا في مهمة رسمية السفر إلى مناطق الضفة الغربية التي تقع تحت السيطرة المدنية والأمنية للسلطة الفلسطينية. ويحول هذا المنع دون زيارة عرب إسرائيل للمواقع المقدسة الإسلامية والمسيحية في الضفة الغربية، وزيارة الإسرائيليين اليهود لمواقع أخرى من بينها الكنيس القديم في أريحا. وظلت الزيارات إلى كنيس أريحا محدودة جداً نتيجة الخلافات القائمة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية حول الترتيبات الأمنية.

تشترط السلطة الفلسطينية تدريس الدين في المدارس الحكومية حيث تقدم مناهج منفصلة للطلبة المسلمين والمسيحيين. ويتطلب المنهاج الإلزامي تدريس الديانتين المسيحية للطلبة المسيحيين والإسلامية للطلبة المسلمين في الصفوف الأولى حتى السادس الابتدائي. وقد استكملت وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية عام 2006 المراجعة التي كانت قد بدأتها عام 1999 للكتب الدراسية في المدارس الابتدائية والثانوية. وخلصت المراجعة التي موّلتها الحكومة الأميركية وأجراها المركز الإسرائيلي الفلسطيني للأبحاث والمعلومات، إلى أن الكتب الدراسية لم تتجاوز الخط المسموح به إلى التحريض، بل ظلت تشمل عناصر عدم التوازن والتحيز وعدم التزام الدقة. غير أن بعض المنتقدين أشاروا إلى أن المناهج الجديدة غالبا ما تجاهلت الارتباطات التاريخية لليهود بإسرائيل والقدس.

يعمل مع رئيس السلطة الفلسطينية مستشارون غير رسميين للشؤون المسيحية. وهناك ستة مقاعد مخصصة للمسيحيين ضمن مقاعد المجلس التشريعي الـ 132 ؛ وليست هناك أية مقاعد مخصصة لأي طائفة دينية أخرى. وتشمل الأيام التي تعتبر أعيادا وطنية: عيد الفطر، وعيد الأضحى، وذكرى الهجرة النبوية، وعيد ميلاد السيد المسيح، وعيد المولد النبوي. وتقرّ السلطة الفلسطينية عطلة نهاية الأسبوع يومي الجمعة والسبت، ولكن يُسمح المسيحيين بأخذ يوم الأحد بدلا من السبت عطلة لهم. ويتقاضى المسيحيون يوم إجازة مدفوع الأجر عن عطلة عيد الفصح.

القيود على الحرية الدينية

ساهمت سياسة حكومة السلطة الفلسطينية في الممارسة الحرة للدين عموما على الرغم من استمرار وجود مشاكل أثناء الفترة التي يغطيها التقرير.

لم تتخذ السلطة الفلسطينية خلال الفترة التي يغطيها التقرير إجراءات كافية للتحقيق مع الأشخاص الذين ارتكبوا أعمال مضايقة أوتخويف أومهاجمة بعض سكان بيت لحم ورام الله من المسيحيين كما جاء ذكرها في التقارير السابقة عن الحرية الدينية وتقديمهم إلى العدالة. كما أخفقت السلطات القضائية التابعة للسلطة الفلسطينية في البت في عدة قضايا تتعلق باستيلاء عصابات إجرامية على أراضي مسيحيين في منطقة بيت لحم.

واصلت الحكومة الإسرائيلية خلال الفترة التي يغطيها التقرير فرض قيود على السفر أعاقت إلى حد كبير حرية وصول المسلمين والمسيحيين إلى أماكن العبادة في الضفة الغربية. وبدعوى المخاوف من العنف والهواجس الأمنية، قامت بفرض طائفة واسعة من الإغلاقات الصارمة ومنع التجوال في سائر أنحاء الأراضي المحتلة منذ اكتوبر تشرين الأول من عام 2000.

استمر فرض هذه القيود بصورة عامة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وأدّت إلى تقييد شديد لحرية أغلب المسلمين من الضفة الغربية والقدس في الوصول إلى الحرم الشريف. ومنعت الحكومة الإسرائيلية المسلمين من الفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة من الوصول إلى الحرم الشريف من خلال منعهم من الوصول إلى القدس. وقد وضعت مرارا موانع أمام الدخول إلى الحرم الشريف حتى أمام الفلسطينيين المقيمين في القدس، خصوصا الرجال ممّن تقل أعمارهم عن 50 عاما وأحيانا النساء دون سن الخامسة والأربعين. وخلال شهر رمضان (2 سبتمبر إلى 1 أكتوبر 2008)، منع الإسرائيليون الرجال الفلسطينيين دون سن 45 من دخول الحرم بدواع أمنية.

قامت نزاعات بين مدراء الأوقاف المسلمين في الحرم الشريف/جبل المعبد والسلطات الإسرائيلية بشأن القيود الإسرائيلية على محاولات الأوقاف القيام بأعمال الترميم والصيانة والتحسينات المادية في الحرم ومساجده. واستمرت خلال الفترة التي يغطيها التقرير إجراءات الموافقة على تشييد طريق دائم يقود إلى باب المغاربة في الحرم الشريف/جبل الهيكل. إلا أن الحفريات عند باب المغاربة توقفت.

وواصلت السلطات الإسرائيلية خلال الفترة التي يغطيها التقرير الحدّ من منح تأشيرات الدخول المتعدد إلى رجال الدين المسيحيين العرب العاملين في الضفة الغربية أو القدس بتأشيرات دخول لمرة واحدة، مما زاد في تعقيدات سفرهم إلى خارج المنطقة. وقد أدى ذلك إلى عرقلة عملهم وتسبب في مصاعب مالية للمنظمات الدينية التي ترعاهم. وواجه القساوسة والراهبات وغيرهم من رجال الدين الروم والكاثوليك القادمين في الغالب من سوريا ولبنان فترات انتظار طويلة للحصول على تأشيرات الدخول، فيما تم منعهم في بعض الأحيان من الحصول على الطلبات. وأشارت الحكومة الإسرائيلية إلى أن التأخير أو الرفض كان نتيجة عمليات التحقيق الأمني في طلبات التأشيرات وطلبات تمديد صلاحيتها. وأدى النقص في رجال الدين المسيحيين الأجانب إلى عرقلة شؤون رعاياهم المسيحيين.

واصلت الحكومة الإسرائيلية، بدعوى الهواجس الأمنية، بناء جدار الفصل في القدس الشرقية وحولها والذي كان للمسار الذي أقيم عليه أثر كبير في تقييد قدرة الفلسطينيين وبعض الإسرائيليين على ممارسة شعائر دينهم بحرية خلال الفترة التي يغطيها التقرير. كما أدى ذلك ايضا إلى تقييد وصول المسلمين والمسيحيين من الضفة الغربية إلى المواقع المقدسة في القدس والضفة الغربية.

شكل جدار الفصل صعوبة بصورة خاصة بالنسبة للمسيحيين في منطقة بيت لحم في الوصول إلى كنيسة القيامة في القدس، وزاد أيضا في صعوبة زيارة الأماكن المقدسة المسيحية في العيزرية وبيت لحم صعبة للمسيحيين الفلسطينيين الذين يعيشون في الجزء الغربي من الجدار في القدس، وهو ما أدى إلى زيادة تجزئة وتقسيم هذه المجموعة الصغيرة من المسيحيين. وواجه الحجاج الأجانب في بعض الأحيان مصاعب في الوصول إلى الأماكن المسيحية في الضفة الغربية بسبب الجدار والقيود الإسرائيلية على الحركة في الضفة الغربية. وأعاق الجدار والحواجز العسكرية حركة رجال الدين بين كنائس وأديرة الضفة الغربية وغزة، فضلا عن حركة أتباع هذه الكنائس بين منازلهم وأماكن عبادتهم.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، حدت السلطات الإسرائيلية بشدة من قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى قبر راحيل، وهو مقام مقدس لدى اليهود والمسيحيين والمسلمين، ولكنها سمحت بالوصول بدون عوائق نسبياً لزواره من اليهود. إلا أن مجموعة من الناشطين اليهود احتجت في آب/أغسطس2008 على ما اعتبرته تقييدا لوصولها إلى المزار.

أدت سياسات الإغلاق الإسرائيلية إلى منع عشرات الآلاف من الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن العبادة في القدس والضفة الغربية، بما في ذلك فترات الأعياد الدينية مثل رمضان وعيد الميلاد وعيد الفصح. وحالت سياسة الإغلاق الإسرائيلية دون وصول العديد من القادة الدينيين الفلسطينيين المسيحيين والمسلمين إلى رعاياهم. وقد انتقد زعماء الكنائس علناً إجراءات إسرائيل الأمنية خلال المناسبات الدينية، كسبت النور عشية عيد الفصح المسيحي الأرثوذكسي وزيارة البابا. وفيما أقامت الحكومة الإسرائيلية ترتيبات خاصة للتخفيف من قيود التنقل بالنسبة للمسلمين والمسيحيين خلال الأعياد الدينية وأثناء زيارة البابا بندكتوس السادس عشر، كانت هناك شكاوى عديدة بأن عدد تصاريح التنقل ومستوى حرية الحركة ظلا غير كافيين. وأفاد رجال الدين المسلمون والمسيحيون مرة أخرى بمواجهة صعوبات في الوصول إلى رعاياهم وإلى الأماكن المقدسة في القدس وبيت لحم.

نشرت الصحف تقارير حول إلغاء القيادة المركزية لقوات الدفاع الإسرائيلي عدداً من الزيارات التي كانت مقررة لإسرائيليين إلى أماكن يهودية مقدسة في الأراضي المحتلة مثل قبر يوسف لدواع أمنية خلال الفترة التي يغطيها التقرير. كما أشارت الصحف إلى ازدياد عدد اليهود الذين يزورون القبر بدون ترخيص من الحكومة الإسرائيلية.

وفي الأعياد اليهودية التي وقع بعضها خلال الفترة التي يغطيها التقرير، منعت قوات الدفاع الإسرائيلي المسلمين من دخول المسجد الإبراهيمي/قبر الأحبار في الخليل، وهو المسجد الثاني من حيث الأهمية في الأراضي المحتلة. وقد فتحت قوات الدفاع المسجد أمام المصلين المسلمين في الأوقات الأخرى غير أيام الأعياد اليهودية التي تشمل عيد الفصح اليهودي (سبعة أيام) ويوم الغفران (يوم واحد) وغيرهما من الأعياد التقليدية. ويتم إغلاق الجانب اليهودي من الموقع خلال أربعة أعياد إسلامية.

صادرت قوات الشرطة الإسرائيلية في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 مكبّرات صوت من مسجد في حي صور بحر في القدس بعد أن اشتكى سكان مستوطنة حار حوما المجاورة اليهود من الأذان قائلين إنه يشكل تلوثاً صوتيا. كما بذل مستوطنون في جفعات زئيف محاولات قانونية لمنع رفع الأذان في قرية الجب المجاورة.

فيما لم يتم فرض أية قيود محددة على الفلسطينيين الراغبين في أداء فريضة الحج، واجه جميع الفلسطينيين من جميع الانتماءات الدينية فعليا قيوداً كالإغلاقات والانتظار لفترات طويلة على معابر الحدود الإسرائيلية مما أعاق في الكثير من الأحيان السفر لأغراض دينية.

اشتكى مسؤولو دائرة أوقاف القدس من أن الشّرطة الإسرائيلية لم تحترم الاتفاقيات الخاصة بالإشراف على الحرم الشريف. وتمارس الشرطة الإسرائيلية سيطرة كاملة على مدخل باب المغاربة إلى الحرم، بينما يسيطر الوقف على المداخل الأخرى؛ إلا أنه يمكن للشرطة الإسرائيلية الحد من القدرة على دخول الحرم من جميع المداخل الأخرى. وبشكل عام، سمحت الشرطة للزوار غير المسلمين بالدخول إلى الحرم من باب المغاربة خلال ساعات الزيارة المحددة. ويمكن لمسؤولي الأوقاف الاعتراض على دخول بعض الأشخاص من غير المسلمين، أو على النشاطات المحظورة مثل صلاة غير المسلمين، أو على ارتداء ملابس غير المحتشمة أو تصرفات غير لائقة ، إلا أنهم يفتقرون إلى السلطة الفعلية لإخراج أي شخص من الحرم. وذكرت التقارير الصحفية أن الشرطة سمحت أحيانا لمتدينين متشددين (كاليهود الساعين إلى تدمير مسجد الأقصى وقبة الصخرة وإعادة تشييد الهيكل القديم في الموقع) ولأشخاص يرتدون ملابس غير محتشمة بالدخول ولم تستجب أحياناً لفرض تطبيق الأنظمة التي تحكم زيارة المكان.

ذكرت بعض التقارير الصحفية خلال الأعياد اليهودية وخاصة يوم الغفران (9 تشرين الأول/أكتوبر 2008) وعيد الفصح اليهودي (9-15 نيسان/أبريل 2009)، أن الشرطة الإسرائيلية رافقت ناشطين من اليهود إلى داخل الحرم الشريف/جبل الهيكل وسمحت لهم بالصلاة هناك. ونقلت الصحف عن متحدث يهودي انتقد الحكومة قوله إنها فرضت قيودا على الوصول إلى المجمع. وخلال عيد الفصح اليهودي، أكد مسؤولو الوقف الإسلامي أن الشرطة الإسرائيلية سمحت لأعضاء جماعات يهودية بدخول الحرم الشريف والتعبّد فيه مما اعتبروه محاولة من قبل الشرطة الإسرائيلية لممارسة مزيد من السيطرة على المكان. غير أن هذه الأمور لم تسبب اشتباكات عنيفة بين الشرطة الإسرائيلية والفلسطينيين في الموقع على خلاف ما حدث في الفترات التي غطتها التقارير السابقة.

انتهاكات الحرية الدينية

تمّ تصميم العديد من السياسات الوطنية والبلدية في القدس للحدّ من الوجود غير اليهودي في المدينة. ووفقا لما ذكره الفلسطينيون ومنظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية، استعملت الحكومة الإسرائيلية مزيجا من قيود التخطيط البلدي للحد من البناء للفلسطينيين ومصادرة الأراضي الفلسطينية وتدمير المنازل الفلسطينية، "لاحتواء" الأحياء غير اليهودية فيما سمحت في الوقت ذاته باستيطان اليهود في المناطق الفلسطينية في القدس الشرقية.

لم ترد أية تقارير عن وجود سجناء أو محتجزين دينيين في الأراضي المحتلة.

التحول الديني القسري

لم تكن هناك أية تقارير عن حدوث عمليات إكراه على التحول من دين إلى آخر، بما في ذلك للمواطنين الأميركيين القاصرين الذين اختطفوا أو نقلوا بصورة غير مشروعة من الولايات المتحدة، أو عن رفض المساح لهؤلاء المواطنين بالعودة إلى الولايات المتحدة.

انتهاكات من قبل متمردين أو قوات أجنبية أو منظمات إرهابية

لم يهاجم الإرهابيون بصورة منتظمة أي شخص في الأراضي الفلسطينية لأسباب دينية. ولم تقم قيادة حماس في الغالب بعمليات تحقيق فعالة أو مقاضاة مرتكبي الجرائم المدفوعة بدواع دينية والتي تقوم بها جماعات إسلامية متطرفة خارجة عن القانون في غزة.

نظرا لسيطرة حماس على قطاع غزة، لم تتمكن السلطة الفلسطينية من متابعة قضايا التمييز الديني هناك. وقد تزايدت الهجمات على بعض المسيحيين في غزة خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وأعرب بعض مسيحيي غزة عن الاعتقاد أن جيرانهم المسلمين يميزون ضدهم بسبب دينهم؛ كما أعربوا عن القلق لما يبدو عن عدم استعداد أو قدرة أي سلطة على كبح جماح المجموعات المتطرفة. ولم تتعامل حماس مع حالات تخويف المسيحيين أو التمييز ضدهم التي حدثت خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

تحسينات وتطورات إيجابية في احترام الحرية الدينية

عندما قام فلسطينيون مسلمون من مخيم الجلزون للاجئين بالعبث بمقبرتين مسيحيتين في مايو/أيار 2009، ألقت قوات الشرطة الفلسطينية القبض على الجناة فيما شجب مسؤولو السلطة الحادث علنا.

لم ترع السلطة الفلسطينية رسميا حوارا بين الأديان خلال فترة إعداد التقرير، إلا أنّها أرسلت ممثلين عنها لحضور اجتماعات تستهدف تحسين العلاقات بين الأديان وتحاول تعزيز النوايا الحسنة بين القادة الدينيين. وفي أوائل نيسان أبريل 2008، منعت وزارة الأوقاف الفلسطينية العديد من الأئمة من إلقاء خطب في صلوات يوم الجمعة بسبب إلقائهم خطب تدعو للتطرف.

الجزء الثالث: مستوى الاحترام المجتمعي للحرية الدينية

أضفت العلاقة القوية بين الدين والأصل العرقي والسياسة في الأراضي المحتلة على الصراع الإسرائيلي الفلسطيني طابعا دينيا في بعض الأحيان. وأفادت بعض التقارير بحدوث انتهاكات مجتمعية أو تمييز بسبب الانتماء الديني أو المعتقد أو الممارسة خصوصا بين المسلمين والمسيحيين خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وتأثرت العلاقة بين اليهود وغير اليهود بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني بسبب تحكم إسرائيل في وصول الأشخاص إلى الأماكن المقدسة للمسيحيين والمسلمين. وتعرضت كذلك العلاقات بين اليهود أنفسهم الذين يعيشون في القدس والضفة الغربية للتوتر بسبب التفسيرات المختلفة لليهودية، وعانى بعض اليهود من غير الأرثوذكس من التمييز (يشار إليهم أحياناً باسم الهاريديين).

استمرّت المواقف المجتمعية في تشكيل حاجز أمام التحولات الدّينية خصوصا بالنسبة للمسلمين الذين تحوّلوا إلى المسيحية، غير أن التحول إلى ديانة أخرى ليس محظورا قانونيا في الأراضي المحتلة. وقد اتهم الفلسطينيون المسلمون والمسيحيون أيضاً المسؤولين الإسرائيليين بمحاولة تنمية مشاعر العداء بين الفلسطينيين من خلال تضخيم التقارير عن التوتر بين المسيحيين والمسلمين.

أدى التوتر بين العائلات المسيحية والمسلمة أحياناً إلى تحرشات دينية. ففي مايو/أيار 2009 عبث فلسطينيون مسلمون من مخيم الجلزون بمقبرتين مسيحيتين بسبب نزاع عائلي.

ظلت العلاقات العاطفية بين أفراد من الديانات المختلفة قضية حساسة خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وشجعت معظم العائلات المسيحية والمسلمة في الأراضي الفلسطينية أبناءها خصوصا البنات على الزواج من أفراد من أتباع ديانتها. وواجه الأزواج الذين تحدوا هذا العرف معارضة مجتمعية وعائلية كبيرة.

قامت جماعة من اليهود المتطرفين بالعبث بمقبرة إسلامية قرب الحرم الشريف/جبل الهيكل في 22 أيار/مايو 2009. وفي اليوم ذاته، حاولت جماعة يهود آخرين كانوا يحملون أعلاماً إسرائيلية ويرتدون قمصاناً تحمل صور الهيكل اليهودي الدخول عنوة إلى الحرم. وأفادت تقارير موثوقة بأنّ المجموعة ذاتها قامت بتخريب بعض المخازن التي يملكها فلسطينيون في المدينة القديمة بعد أن أبعدتهم الشرطة الإسرائيلية عن مجمع الحرم. واشتكى الزعماء المسيحيون طوال الفترة التي غطاها التقرير من عمليات

تخريب للمباني المسيحية على جبل صهيون على أيدي مجموعات يهودية، وقالوا إن الشرطة الإسرائيلية لم تتخذ أي خطوات لتفادي وقوع مثل هذا الجرائم أو اكتشاف هوية المخرّبين.

حال عنف المستوطنين اليهود ضد الفلسطينيين دون وصول بعض الفلسطينيين إلى الأماكن المقدسة في الضفة الغربية. ومنع المستوطنون في الخليل بالقوة المؤذنين المسلمين من الوصول إلى الجامع الإبراهيمي لرفع الأذان وتحرّشوا بالمصلّين المسلمين في الخليل.

في آب/أغسطس 2008، دخلت مجموعة من حوالي 50 مستوطناً مسلحاً عنوة الجامع الإبراهيمي/قبر الأحبار في الخليل قبل أن تتمكّن قوات الدفاع الإسرائيلي من إبعادهم. وقد شجب المسؤولون المسلمون محاولات اليهود لتوسيع وتجديد المناطق المحيطة بالمسجد والتي تقع تحت السيطرة اليهودية. وادّعى المصلون اليهود في الموقع أن المسلمين عبثوا بمواد يهودية خلال الأعياد الإسلامية.

غالبا ما صوّرت البرامج الإذاعية التي يبثها المستوطنين العرب على أنّهم دون منزلة البشر ودعت إلى طرد الفلسطينيين من الضفة الغربية. وتضمنت بعض هذه الدعوات والتهجمات الشفوية إشارات دينية. واعتدى المستوطنون اليهود فرادى أو جماعات على فلسطينيين وأتلفوا ممتلكات فلسطينية. ولم تسفر أغلب حوادث العنف أو إتلاف الممتلكات التي وقعت ضد فلسطينيين عن أية اعتقالات أو إدانات خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

نشرت وسائل الإعلام الفلسطينية وبثت مواد تنتقد الاحتلال الإسرائيلي بما في ذلك إنكار صلات اليهود بمدينة القدس. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، لم تتضمن وسائل الإعلام الرسمية التابعة للسلطة الفلسطينية أي عبارات تنال من إسرائيل أو اليهود. إلا أن وسائل الإعلام الأخرى التي لا تخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية وخاصة التابعة لحماس واصلت استخدام لغة ملتهبة خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

تضمنت برامج التلفزيون الفلسطيني غير الرسمي أحياناً إشادة بالتفجيرات الانتحارية والجهاد إلى أن يتم تحرير فلسطين من سيطرة اليهود. واعتبرت بعض برامج الأطفال التي تم بثها على التلفزيون الفلسطيني غير الرسمي قتل الإسرائيليين واليهود مشروعا.

قامت وسائل الإعلام الفلسطينية غير الرسمية في كثير من الأحيان بنشر وبث مواد معادية للسامية. وتضمن خطاب الجماعات الإرهابية الفلسطينية عبارات معادية السامية مثله في ذلك مثل خطب بعض الأئمة المسلمين التي بثها التلفزيون الفلسطيني.

استمرت مضايقة اليهود الأرثوذكس لليهود اليسوعيين (وهو أشخاص يعتبرون أنفسهم يهوداً ويلتزمون بالتقاليد اليهودية ولكنهم يؤمنون بيسوع على أنه المسيح) خلال الفترة التي يغطيها التقرير. ونشرت جماعات يهودية أرثوذكسية إعلانات في صحف دينية وصفت فيها اليهود اليسوعيين بأنهم "خطرون" ودعت إلى طردهم من المناطق الإسرائيلية.

أفادت التقارير الصحفية بتزايد الحوادث التي تقوم بها "فرق الاحتشام." وتفرض هذه الفرق طريقة حياة محافظة في أحياء اليهود الأرثوذكس المتدينين. وفي إحدى الحالات، أفادت الصحف في آب/أغسطس 2008 بأن سبعة رجال من اليهود المتدينين هاجموا امرأة يهودية عمرها 31 عاما في شقتها لأنهم اشتبهوا في "علاقات غير لائقة" بينها وبين بعض الرجال. وأفادت نساء أخريات بتلقي اتصالات هاتفية تتضمن تهديدات لهن وبالتعرض للمضايقات لعدم تقيدهن بأسلوب حياة اليهود المتدينين.

لم تكن الكنائس المسيحية المعترف بها منذ فترة طويلة ترحب بالكنائس الأقل قدماً منها. وواجه عدد صغير من الجماعات التبشيرية، مثل شهود يهوه وبعض المسيحيين الإنجيليين، معارضة لجهودها الرامية إلى الحصول على الاعتراف بها من قبل المسلمين الذين عارضوا نشاطاتها التبشيرية وأيضاً من المسيحيين الذين خشوا أن يزعزع هؤلاء المسيحيون الجدد الوضع القائم.

الجزء الرابع: سياسة الحكومة الأميركية

يناقش المسؤولون الأميركيون الحرية الدينية مع السلطة الفلسطينية كجزء من سياسة الولايات المتحدة الشاملة للترويج لحقوق الإنسان.
اجتمع مسؤولو القنصلية الأميركية بصورة منتظمة مع ممثلي الطوائف الدينيين لضمان الإبلاغ عن شكواهم المشروعة ومعالجتها. وواصلت القنصلية اتصالات رفيعة المستوى مع ممثلين عن الوقف الإسلامي في القدس. وأجرى المسؤولون الأميركيون اتصالات منتظمة مع القادة المسلمين في سائر أرجاء القدس والضفة الغربية وغزة. وواصلت القنصلية اتصالات منتظمة أيضا مع الجماعات المسيحية واليهودية في القدس والضفة الغربية. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، اجتمع القنصل العام والمسؤولون القنصليون مع ممثلين من كنائس اليونان، واللاتين، والبطاركة الأرمن، وقادة الكنيسة السريانية الأرثوذكسية، والروسية الأرثوذكسية، والقبطية، والأنجليكية واللوثرية، وكذلك ممثلي كنيسة يسوع المسيح لقديسي الأيام الأخيرة (المورمون). واجتمعت القنصلية أيضا مع حاخامات وشخصيات بارزة من الجماعات الدينية اليهودية وغيرها من الجماعات اليهودية.

وحقق القنصل العام في طائفة من التهم من بينها ادعاءات بإلحاق أضرار في أماكن العبادة والتحريض وفي تُهم اقتحام الأماكن المقدسة خلال الفترة التي يغطيها التقرير. واجتمع مسؤولون من القنصلية مع ممثلي الجالية المسيحية في بيت لحم وسافروا إلى المنطقة للتحقيق في اتهامات بإساءة معاملة السلطة للمسيحيين. وأثار القنصل العام مسألة السيطرة على أراض يملكها مسيحيون خلال محادثات أجراها مع مسؤولين في السلطة الفلسطينية ومع بلدية القدس.